بن سعيد الايلي قال سمعت الشافعي يقول ما بعد كتاب
الله تعالى انفع من موطا مالك **قوله** من ان كتاب البخاري
اصح صحيحا الخ اقول قد وجدت التصريح بما ذكره المصنف
من الاحتمال عن بعض المغاربة فذكر ابو محمد القاسم
بن القاسم التجيبي م في فهرسته عن ابي محمد بن حزم
انه كان يفضل كتاب مسلم على كتاب البخاري لانه ليس فيه
بعد خطبته الا الحديث المسرد وقال القاضي عياض
كان ابو مروان الطبني حكى عن بعض شيوخه انه كان
يفضل صحيح مسلم على صحيح البخاري اه انتهى **قلت**
وما فضله به بعض المغاربة ليس راجحا الى الاصحية
بل هو لامر راجح هاما تقدم عن ابن حزم والثاني ان
البخاري كان يرى جواز الرواية بالمعنى وجواز تقطيع
الحديث من غير تنصيص على اختيار خلاف مسلم
والسبب في ذلك ان احد هما ان البخاري صنف كتابه
في طول رحلته فقد روينا عنه انه قال رب حديث سمعته
بالشام فكتبته بمصر ورب حديث سمعته بالبصرة فكتبته
بخراسان فكان لاجل هذا ربما كتب الحديث من حفظه
فلا يسوق الفاظه برمتها بل يتصرف فيه ويسوقه بمعناه
ومسلم صنف كتابه في بلده بحضور اصوله في جموع كثيرة من شيوخه
فكان يتحرى في الالفاظ ويتحرى في السياق الثاني ان البخاري
استنبط فقه كتابه من احاديثه فاحتاج ان يقطع المتن
الواحد اذا استدل على عدة احكام ليورد كل قطعة
منه في الباب الذي يستدل به على ذلك الحكم الذي استنبط

في الام صورة تحمل انها
على احباره وعمل
انها على احتضاره
فيظهر لك

مصل
بالفظ دون المعنى
فليتامل

منه لانه

منه لانه لو ساقه في المواضع كلها برمته لطال الكتاب ومسلم
لم يعتمد ذلك بل يسوق الحديث الواحد في اماكن متعددة
بحسبما يليق في موضع واحد ولو كان المتن مشتملا على
عدة احكام فانه يذكره في الشرح المواضع واكثرها دخولا
فيه وسياق المتون تامة يجده فلهذا ترى كتب من صنف
في الاحكام يجد في الاسانيد من المغاربة انما يعتمدون
على كتاب مسلم في نقل المتون هذا ما يتعلق بالمغاربة
ولا يحفظ عن احد منهم انه صرح بان صحيح مسلم اصح
من صحيح البخاري وانما يرجع الى نفس الصحة واما ما
قاله ابو علي النيسابوري فلم نجد عنه نصا صحيحا بان
كتاب مسلم اصح من صحيح البخاري وانما قال ما حكاه
عنه المؤلف من انه نفى ان يصح على كتاب مسلم ولا يلزم
من ذلك ان يكون كتاب مسلم اصح من كتاب البخاري
لان من قال فلان اعلم اهل البلد بغير كذا ليس كقوله
ما في البلد اعلم منه فلان بغير كذا لانه في الاول اثبت له
الاعلمية وفي الثاني نفا ان يكون في البلد احد اعلم منه
فيجوز ان يكون فيها من يساويه فيه واذا كان لفظ
اي على محتملا لكل من الامرين فلم نجد من تعرض لكلام
ابن الصلاح فجزم بان ابا علي قال صحيح مسلم اصح من
صحيح البخاري فقد رايت هذه العبارة في كلام الشيخ
مجد الدين الفيروزابادي والقاضي بدر الدين ابن جماعة والشيخ
تاج الدين السبكي وتبعهم جماعة وفي اطلاق ذلك
نظر لما ينبغي على اني رايت في كلام الحافظ ابي سعيد

بلغ

Copyright © Cairo University